

التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة - دراسة ميدانية لمؤسسة لأشغال البناء -

د. زكرياء دمدوم
جامعة الوادي، الجزائر
zdemdoug@yahoo.com

أ. أنور عيدة
جامعة الوادي، الجزائر
aidaanour39@gmail.com

Taxation Management and its impact on the financial status of the institution under the new tax amendments

*Anouar Aida & Dr. Zakaria Demdoug
El oued University / Algeria*

Received: 20/02/ 2018

Accepted: 02/05/ 2018

Published: 30/05/ 2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجديدة من خلال إجراء مقارنة بين مجموعة من المؤشرات المختارة قبل وبعد الاستفادة من الإمتيازات الجبائية بإعتبار أن كل أثر جبائي يقابله تأثير مالي، ومن خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها فقد تم التوصل إلى أن التعديلات الجديدة قد تؤثر إما سلبيا أو إيجابيا على الوضعية المالية للمؤسسة، وأن المسير الناجح هو من يقوم بتقليص العبء الجبائي إلى الحد الأدنى بإستغلال المزايا والخيارات التي يقرها التشريع (فعالية تسيير الجبائي) وكذلك تفادي العقوبات والغرامات مع إحترام القانون.

الكلمات المفتاح : التسيير الجبائي, التعديلات الجديدة, فعالية التسيير الجبائي, الوضعية المالية.

رموز JEL: E62, H21, H29

Abstract :

This study aims to highlight the impact of fiscal management on the financial position of the institution in light of the new amendments by comparing between a set of selected indicators before and after benefiting from the tax advantages, considering that each financial impact is offset by a financial impact, and through our analytical study, That the new amendments may affect either negatively or positively the financial position of the institution, and that the successful path is to reduce the burden of taxation to the minimum by exploiting the advantages and options approved by the legislation (the effectiveness of tax administration) and avoid penalties and fines with the Tram Law.

Keywords: Tax management, new amendments, effective tax management, and financial position.

(JEL) Classification: E62 ,H21, H29

تمهيد:

إن التطور السريع الذي شهده العالم وإتساع نطاق المعاملات التجارية والمالية أجبر مختلف دول العالم على إيجاد وسائل وموارد جديدة لتمويل مشاريعها ونفقاتها العامة، ومن بين أهم هذه الموارد نجد الموارد الضريبية التي تلجأ إليها الدول لتغطية متطلباتها الاقتصادية، والتي أصبحت تبحث عن تنوع مصادر التمويل خوفا من تذبذب أسعار النفط التي لا يمكن التحكم فيها، وبالتالي فإن نجاح الدولة ومؤسستها مرتبط بمدى قدرتها في التحكم في التسيير الجبائي. وقامت الجزائر في الآونة الأخيرة بإدخال وإحداث العديد من التعديلات في مختلف المجالات الخاصة في ما يتعلق بالمجال الاقتصادي عامة، والمجال الجبائي خاصا، وذلك بسن القوانين والتشريعات التي يتطلبها النمو الاقتصادي، وإهتمت خاصة بالتعديلات الجبائية مما وجب على مختلف المؤسسات الجزائرية تطوير تسييرها الجبائي قصد التخفيض من التكلفة الجبائية، مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الكفاءة دون التعرض لمخاطر الأمر الذي يفسر ظهور الوظيفة الجبائية أو ما يعرف بالتسيير الجبائي الفعال الذي يعمل على الإستفادة من الإمتيازات الجبائية بأكثر قدر ممكن من خلال الانتظام الضريبي. وفي ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يظهر أثر التعديلات الجبائية الجديدة على التسيير الجبائي للمؤسسة؟

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسة سنقوم بتجزئتها إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما المقصود بفعالية التسيير الجبائي؟

- كيف تؤثر التعديلات الجبائية الجديدة على التسيير الجبائي؟

- ماهو أثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة؟

فروض الدراسة: في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- الإستفادة القصوى من المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الامتياز الجبائي يجسد فكرة الفعالية الجبائية.

- تؤثر التعديلات الجبائية الجديدة على التسيير الجبائي تأثيرا إيجابيا.

- يكون دور التسيير الجبائي فعالا و إستراتيجيا على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الإستفادة المؤسسة من الإمتيازات التي يقرها التشريع.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- تسليط الضوء على الأدبيات النظرية للضريبة مع التركيز على أهم التعديلات المتعلقة بها.

- الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المرافقة لها.

- محاولة إبراز دور التسيير الجبائي في ظل التعديلات الجديدة من خلال أثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة (مقابلة لأشغال البناء) في حالة الإستفادة وعدم الإستفادة من الإمتيازات الممنوحة.

- الخروج بنتائج واقتراحات عن تسيير الجبائي الفعال كأداة لتحسين المردودية المالية للمؤسسة

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الموضوع في إبراز الدور الهام للتسيير الجبائي في ظل التعديلات الجديدة بإعتبار أن التسيير الجبائي يقصد به النجاعة الجبائية للمؤسسة في قراراتها، فهو يرمي إلى تخفيض الأعباء الضريبية إلى حددها الأدنى بإستعمال الوسائل المشروعة قانونا في إطار حرية التسيير الجبائي للمؤسسة، وعليه فإنه من حق المؤسسة وفقا لمبدأ الحرية في التسيير إستغلال هامش الحركة الذي توفره لها النصوص الجبائية من إختيار الوضعية الجبائية الأنسب دون أن يكون للإدارة الضريبية الحق في أن تتدخل في تسيير شؤون المؤسسة

منهج الدراسة: للإجابة على صحة الفرضيات من عدم صحتها قمنا بتطبيق منهجين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في تجميع المعلومات، والتعريف ببعض المفاهيم الخاصة بالجانب النظري للدراسة، أما المنهج التحليلي فقد إستخدم لتوضيح تأثير التعديلات الجبائية الجديدة على التسيير الجبائي بالنسبة للمؤسسة في حالة الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

I - الجانب النظري للدراسة

أولا: الإطار النظري للضريبة والتسيير الجبائي:

1. تعريف الضريبة:

التعريف الأول: الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل ما يدفعه من ضرائب إلى الدولة.¹

التعريف الثاني: عرفها " قوستون كيز " بأنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية دون مقابل قصد تغطية الأعباء العامة.²

2. أهداف الضريبة:

يجمع أدباء الإقتصاد على أن الضريبة تفرض بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هو

إقتصادي، ومنها ما هو مالي ومنها السياسي والإجتماعي، مع الإشارة إلى أن هذه الأهداف تطورت بتطور دور الدولة.

1-1- الهدف المالي: ويقصد به تغطية الأعباء العامة أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة

بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها تجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع.³

والذي يتمثل في تغطية النفقات العمومية بالأساس.⁴

أي أن الضريبة يجب أن تستخدم في تغطية الأعباء العامة.⁵

2-2- الهدف الاقتصادي: ويقصد به أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الإستقرار

الإقتصادي، ويمكن إيجاز أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- تشجيع بعض أنواع المشروعات لإعتبرات معينة فتعفيها من الضرائب كليا أو جزئيا.
- حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

- إستعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية.
- 2-3- **الهدف الاجتماعي:** تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الإجتماعية والتي من أهمها:
 - تخفيف حدة التفاوت بين الدخل والثروات المرتفعة وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخل المنخفضة.⁶
 - إن تطور وظائف الدولة وتقدم نظريات المالية العامة قد أدى إلى اتساع مجال الضريبة وتنوع أساليبها وتعدد إستخداماتها لتحقيق إلى جانب وظيفتها التمويلية أهدافا أخرى إقتصادية وإجتماعية.⁷
 - على سبيل المثال أن يقرر المشرع الضريبي تخفيف الأعباء الضريبية كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب.⁸

- 2-4- **الهدف السياسي:** إن فرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول، وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر إستعمالا للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية).⁹

3. مفهوم التسيير الجبائي:

التعريف الأول: عرف (Christine Collette) التسيير الجبائي بأنه "تسيير الضريبة يعني أن الضريبة

بمطابقة إلتزام قانوني للمؤسسة يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وأن تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجياتها، إذ

بدل السلبية اتجاه الجباية يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها".¹⁰

التعريف الثاني: يعرف التسيير الجبائي على أنه استعمال للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، والتسيير الجبائي

هو الميزج بين السلوك القانوني والجبائي، وعلم التسيير يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها، ولهذا هي

تسعى إلى تعظيمه دون الخروج عن الإطار القانوني، كما يقول Maurice Cozian هو أعلى مستوى لتسخير الجبائية.¹¹

4. أهداف التسيير الجبائي:

4-1- تحقيق الأمن الجبائي

إن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي، بمعنى أن المكلف بالضريبة يقوم بالتزاماته الجبائية طواعية بإفتراض حسن

النية، ولكن للإدارة الجبائية حق مراقبة تصريحات المكلفين ومدى إلتزامهم بإيداع تصريحاتهم وتسديد ما عليهم من ضرائب ورسوم وفقا

للتشريعات سارية المفعول، هذه الوضعية تجعل المؤسسات في مواجهة الإدارة الجبائية، فالمسير الجبائي إذا يعمل جاهدا على تحقيق

الأمن الجبائي للمؤسسة الذي لا يتأتى إلا عندما تكون في وضعية قانونية تجاه إدارة الضرائب ولا يكون هناك تخوف من أي رقابة قد

تقوم بها هذه الأخيرة، للتأكد من إنتظام المؤسسة تجاه الإدارة الضريبية، فعدم إحترام المؤسسة لإلتزاماتها الجبائية قد يعرضها لمخاطر شتى

قد تحدث نتائجها تأثيرا سلبيا على خزينة المؤسسة، لتحقيق هذا الهدف (الأمن الجبائي) تعمل المؤسسة على تفعيل المراجعة الجبائية

باعتبارها أداة من أدوات التسيير الجبائي حيث تسمح بتشخيص الإلتزامات الجبائية للمؤسسة، وتخفيض العبء الضريبي، وجعل

التسيير أحسن أداء وأكثر فعالية.¹²

4-2- التحكم في العبء الضريبي

إن ظروف المؤسسة هي التي تحدد شكل التحكم في العبء الضريبي، فالمؤسسة التي تمر بمرحلة نمو سيكون هدفها الأساسي هو تخفيض الضريبة، بينما المؤسسة التي تكون في حالة إنحدار فهي تبحث في تحسين صورتها تجاه البنوك والمساهمين.¹³

4-3- ضمان فعالية جبائية

يمكن تحقيق هذا الهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال إستغلال المؤسسة لمختلف الحوافز و التفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفورات مالية مباشرة.¹⁴

5. مبادئ التسيير الجبائي:

5-1- مبدأ الحرية في التسيير

إن القرار التسييري يعتبر إختيارا من بين عدة بدائل متاحة قانونا وبمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب إحترامه وعلى المكلف الإلتزام به مثل إختيار نمط الإهلاك، كما أن للمسير كامل الحق في الاستفادة من الامتيازات والخيارات الموجودة في القانون نتيجة مهاراته التسييرية دون أن يصنف تصرفه ضمن محاولة القيام بالغش الضريبي، أي أن إدارة الضرائب لا يحق لها الحكم على نوعية التسيير بل على النتيجة الجبائية وصحتها.¹⁵

5-2- مبدأ عدم التدخل في التسيير

فليس للإدارة الجبائية الحق أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية، حتى وإن رأت هذه الخيارات عديمة الجدوى أو سيئة الإختيار، فمثلا يحق للمسير أن يلجأ إلى الإستدانة من أجل توسيع إستثماراته، وبالتالي يحق لها خصم فوائد القروض من الربح الخاضع.¹⁶

ثانيا: أهم التعديلات الجبائية الجديدة

1. التعديلات على مستوى الهيكلة

من خلال هذا الجزء سيتم التطرق إلى الهيكلة الجبائية خاصة على المستوى الوطني في ظل التعديلات الجبائية الجديدة في السنوات الأخيرة بإعتبار أنه تم إنشاء مديريات مركزية ومصالح خارجية جديدة.

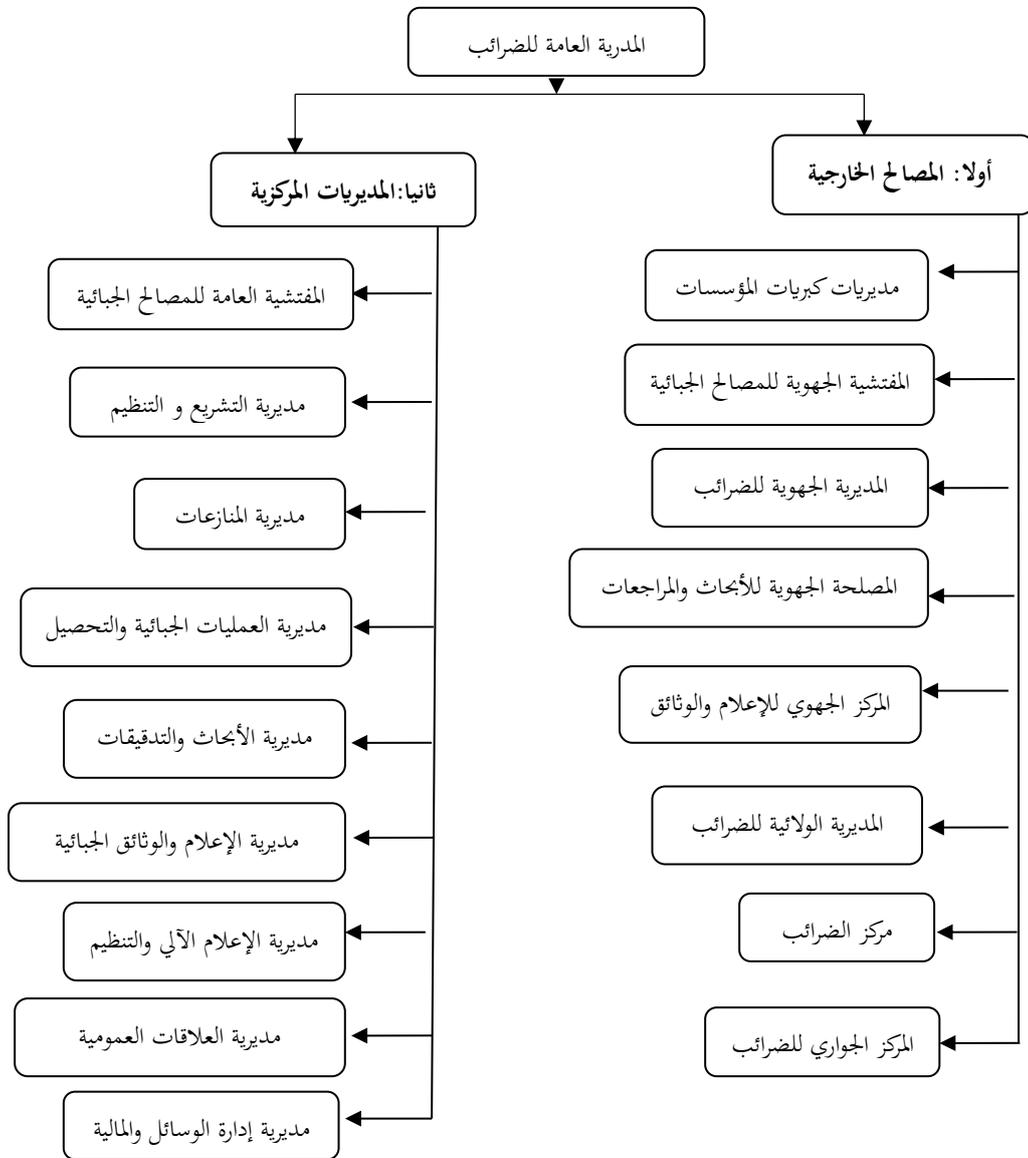
أهم الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب

تأثرت الإدارة الجبائية بإعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر وبهذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها، من خلال إفتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية سنة 2009، مما يسمح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب، كما قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز عمل في ستة ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قالملة، أم البواقي وسوق أهراس.¹⁷

إن المهمة التي تؤديها المصالح الجبائية ليست بالسهلة، وهذا راجع لطبيعة وتشعب وتعقد هذه المهمة ولأن عملية الرقابة الجبائية تعتبر ضرورة ملحة أقرتها الوقائع، وإرتباطها بأحد أهم الموارد والأدوات المالية لأي إقتصاد كان، وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف، كان لزاما إعداد مخطط هيكل منظم ومحكم يسمح بتناسق وتكامل مختلف الهياكل الجبائية الجديدة، وفي ما يأتي سنحاول التطرق إلى هاته الهياكل الجبائية الجديدة المنتشرة عبر تراب الوطن وإلى مختلف فروعها وأقسامها.¹⁸

المديرية العامة للضرائب مكلفة بالسهر على دراسة وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب والسهر على تحضير ومناقشة الإتفاقيات الجبائية الدولية وتنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائين الخ... وتتكون من ثمانين (08) مديريات رئيسية كما هي موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على موقع www.mfdgi.gov.dz

2. التعديلات الجبائية الجديدة على مستوى الأنظمة

1-2- تعديل نظام فرض الضريبة الجزافية الوحيدة:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى أهم وأبرز التعديلات الجبائية الجديدة من خلال قانون المالية لسنة 2015 و 2016 والتي تتضمن مايلي:

- مراجعة مجال تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (المادة 13 من قانون المالية لسنة 2015).
- إستثناء الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة من مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات (المادة 11 من قانون المالية لسنة 2015).
- رفع المبلغ الأدنى لفرض الضريبة من 5.000 دج إلى 10.000 دج فيما يخص المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (المادة 16 من قانون المالية لسنة 2015).
- إستثناء المدينين بالضريبة الذين يقل رقم أعمالهم الإجمالي عن 30.000.000 دج من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة (المادة 30 من قانون المالية لسنة 2015).
- منح إمكانية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة إختيار نظام الربح الحقيقي (المادة 42 من قانون المالية لسنة 2015).
- منح لنظام إمكانية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، إختيار الدفع السنوي للضريبة (المادة 15 من قانون المالية لسنة 2015).
- تعديل فرض الضريبة بالنسبة للمكلفين بالضريبة الجدد (المادة 43 من قانون المالية لسنة 2015).
- تعديل بعض مواد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المتعلقة برفع سقف الضريبة الجزافية الوحيدة إلى 30.000.000 دج وتوسيع مجال تطبيقها ليشمل المهن غير التجارية وكذا الشركات (المادتين 2 و 8 من قانون المالية لسنة 2015)
- توحيد معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ 23% عوضا عن 19% و 25% (المادة 12 من قانون المالية لسنة 2015).¹⁹
- يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني الممنوح خلال مرحلة الاستغلال في إطار أجهزة دعم الإستثمار، إعادة إستثمار ثلاثين بالمائة 30 % من حصة الامتيازات الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع 4 سنوات إبتداء من تاريخ إختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها للنظام التفصيلي.²⁰

3. الالتزامات الجديدة الخاصة بالنظام الحقيقي:

1-3- مجال التطبيق

يتبع مجال إختصاص مراكز الضرائب:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي رقم أعمالهم السنوي يفوق 30.000.000 دج.
- الشركات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات ورقم أعمالهم السنوي يفوق 30.000.000 دج.²¹

3-2- التصريح بالوجود

- يجب عليكم إكتتاب التصريح بالوجود لدى مركز الضرائب التابعين له، سلسلة رقم (G n8) خلال ثلاثين يوما إعتبارا من تاريخ إنطلاق نشاطهم المهني.

3-3- التصريحات السنوية

2-3-1- التصريحات الخاصة المهنية

- المكلفون بالضريبة على الدخل الإجمالي خاضعين للنظام الحقيقي يتعين عليهم الإكتتاب على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة تصريحا خاصا سلسلة رقم (G n11) بمبلغ ربحكم الصافي المحقق خلال السنة أو السنة المالية المنصرفة، يتعين عليكم تقديم التصريح السنوي بالأجور سلسلة رقم (G n29) على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة.

2-3-2- التصريح الإجمالي بالمداخيل

- يتعين عليهم إكتتاب تصريح سنوي سلسلة رقم (G n1) على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة.
- يتعين عليهم إكتتاب تصريح سنوي سلسلة رقم (G n4) على الأكثر يوم 30 أفريل من السنة الموالية للسنة التي تم من خلالها تحقيق الأرباح.
- الخاضعين للنظام الحقيقي (الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات) يجب عليهم إكتتاب وإيداع تصريح رقم (G n50) يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد.
- الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور). لدى قابض مركز الضرائب خلال عشرين يوما الأولى من الشهر الموالي للشهر المدني الذي تم خلاله تحقيق رقم أعمالكم.²²

II – الجانب التطبيقي للدراسة:

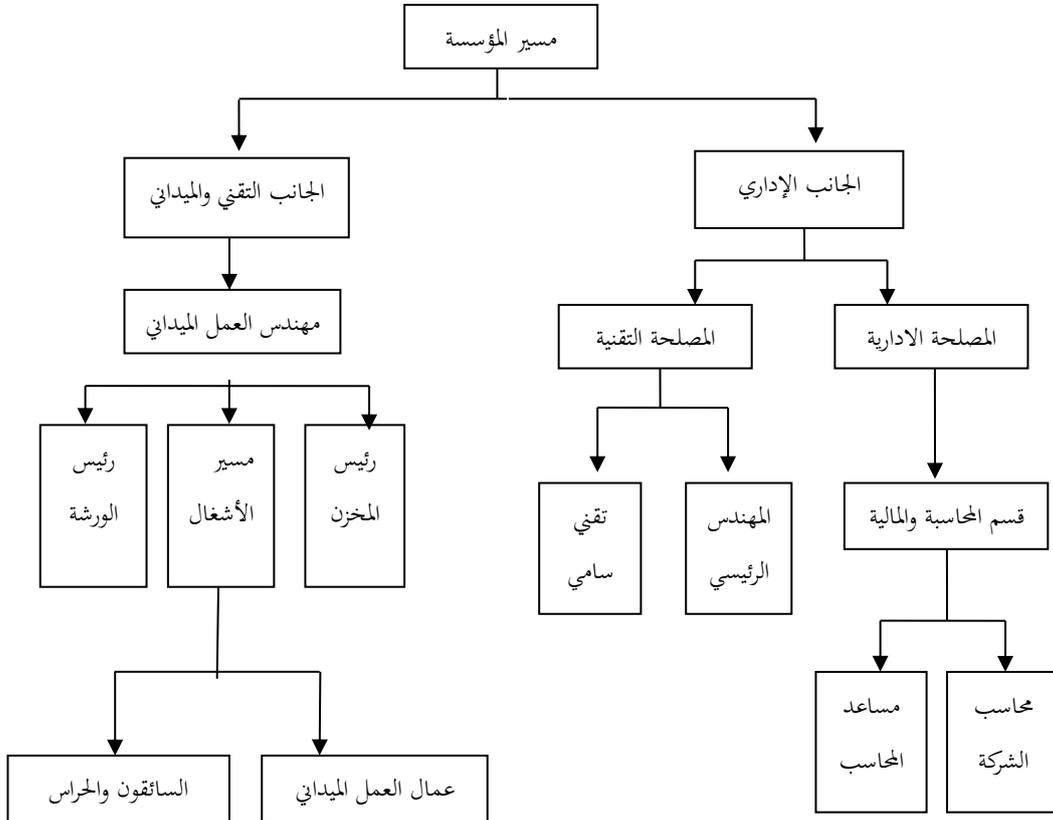
من خلال هذا الجانب التطبيقي سنحاول دراسة أثر التعديلات الجبائية على التسيير الجبائي من جانب الوضعية المالية للمؤسسة باعتبار أن هذه الأخيرة مستفيدة من الإمتيازات الجبائية للوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI وعلية سنحاول إبراز أثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة في حالة الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتيازات الجبائية.

أولا: لمحة عامة عن المؤسسة

1. الهيكل التنظيمي للمؤسسة

سنحاول التعرف على الهيكل التنظيمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الزيارة الميدانية للمؤسسة

التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة

ثانيا: أثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة

سنتطرق في هذا الجزء إبراز أثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التصريجات الجبائية وبعض المؤشرات المختارة

في حالة الاستفادة وعدم الاستفادة من الامتياز الجبائي، وتحليل ومقارنة المؤشرات المختارة قبل وبعد الإستفادة من إمتياز ANDI.

1. الوضعية المالية للمؤسسة قبل الإستفادة من الإمتياز الجبائي (ANDI)

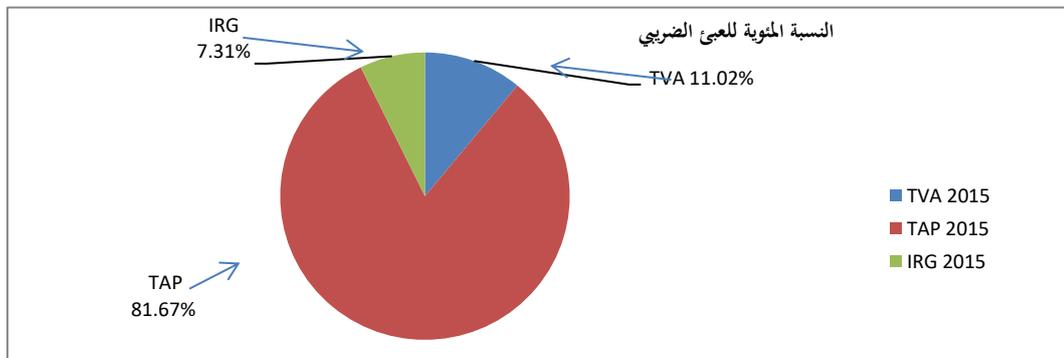
سيتم عرض الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التصريجات الجبائية IRG, TAP, TVA وكذلك إجمالي الضرائب المدفوعة.

الجدول رقم: 01 التصريجات المقدمة وإجمالي الضرائب المدفوعة لسنة 2015

الشهر	التصريح بالرسم على القيمة المضافة TVA	التصريح بالرسم على النشاط المهني TAP	التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG
جانفي	لاشي	لاشي	لاشي
فيفري	103.049 دج	285.740 دج	لاشي
مارس	لاشي	لاشي	19.499 دج
افريل	لاشي	353.745 دج	لاشي
ماي	لاشي	لاشي	لاشي
جوان	لاشي	لاشي	13.610 دج
جويلية	لاشي	لاشي	لاشي
أوت	لاشي	لاشي	لاشي
سبتمبر	لاشي	لاشي	17.851 دج
أكتوبر	لاشي	126.577 دج	لاشي
نوفمبر	لاشي	لاشي	لاشي
ديسمبر	لاشي	لاشي	17.637 دج
إجمالي المبالغ المدفوعة	103.409 دج	766.062 دج	68.597 دج
نسبة المئوية للضرائب	11.02 %	81.67 %	7.31 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المقدمة من المؤسسة

الشكل رقم: 03 النسبة المئوية للعبء الضريبي لسنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثين

التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة

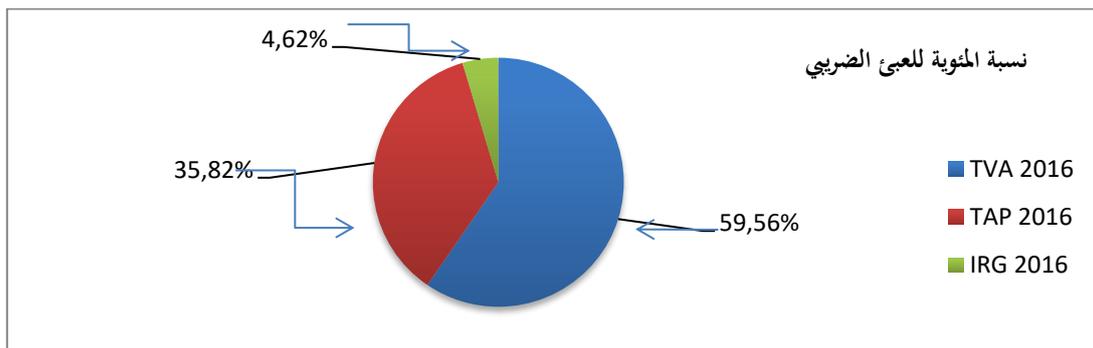
نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أن نسبة العبء الضريبي لسنة 2015 الخاص بـ TAP أكبر من نسبة العبء الضريبي الخاص TVA و IRG

الجدول رقم: 2 التصريحات المقدمة وإجمالي الضرائب المدفوعة لسنة 2016

الشهر	التصريح بالرسم على القيمة المضافة TVA	التصريح بالرسم على النشاط المهني TAP	التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG
جانفي	1.384.620 دج	803.837 دج	لاشي
فيفري	لاشي	25.626 دج	لاشي
مارس	لاشي	لاشي	20.286 دج
أفريل	لاشي	لاشي	لاشي
ماي	لاشي	لاشي	لاشي
جوان	لاشي	لاشي	21.311 دج
جويلية	لاشي	لاشي	لاشي
أوت	لاشي	لاشي	لاشي
سبتمبر	لاشي	لاشي	25.240 دج
أكتوبر	لاشي	لاشي	لاشي
نوفمبر	لاشي	لاشي	لاشي
ديسمبر	لاشي	3.396 دج	40.559 دج
إجمالي المبالغ المدفوعة	1.384.620 دج	832.859 دج	107.396 دج
نسبة المتوية للعبء الضريبي	59,56%	35,82%	4,62%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق المقدمة من المؤسسة

الشكل رقم 04: الهيكل النسبية المتوية للعبء الضريبي لسنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أعلاه أن نسبة العبء الضريبي لسنة 2016 الخاص بـ TVA أكبر من نسبة العبء الضريبي الخاص TAP و IRG.

2. الوضعية المالية للمؤسسة بعد الإستفادة من الإمتياز الجبائي (ANDI)

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى المزايا الجبائية للمؤسسة لسنة 2017 باعتبارها إستفادت من مزايا جبائية من خلال إقتناء الشركة لبعض العتاد من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الإستثمار ANDI والتطرق إلى الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التصريحات الجبائية وعرض الميزانية وكذلك إجمالي الضرائب المدفوعة للإدارة الجبائية.

2-1 وضعية للمؤسسة من خلال الإمتيازات التي تحصلت عليها من ANDI لسنة 2017

قامت المؤسسة باقتناء بعض الآلات ابتداء من تاريخ الدخول في الإستغلال 02-07-2017 علما أن نسبة الإعفاء تقدر بـ 74.14% الخاصة بالرسم على النشاط المهني.

تم إقتناء بعض الآلات وتمثل فيما يلي:

الجدول رقم: 3 الإستثمارات المقتناة عن طريق ANDI لسنة 2017

الآلات	قيمتها
Malaxeur 1 خاصة بالاسمنت	82.000.00 دج
Malaxeur 2 خاصة بالاسمنت	76.000.00 دج
مضخة حجم كبير	20.000.00 دج
المجموع	178.000.00 دج

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال إقتناء المؤسسة للإستثمارات فوجب عليها تسديد قيمة TVA مع العلم أن المؤسسة مستفيدة من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة والجدول الآتي يوضح قيمة الرسم المفترض دفعه (في حالة عدم الإستفادة) ومبلغ TVA المدفوعة فعليا (معفى في حالة الإستفادة من الإمتياز)

الجدول رقم: 04 قيمة TVA على المشتريات بالنسبة للإستثمارات

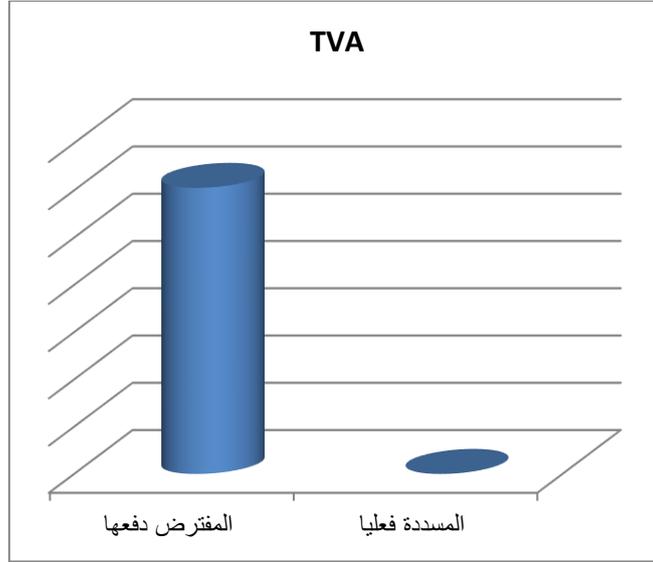
الآلات	القيمة خارج الرسم	نسبة الرسم	قيمة الرسم المفترض دفعه	تسديد قيمة الرسم
Malaxeur خاصة بالاسمنت	82.000.00 دج	17%	13.940.00 دج	معفى
Malaxeur خاصة بالاسمنت	76.000.00 دج	17%	12.920.00 دج	معفى
مضخة حجم كبير	20.000.00 دج	17%	3.400.00 دج	معفى
المجموع	178.000.00 دج	17%	30.260.00 دج	معفى

المصدر: من إعداد الباحثين

التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة

من خلال عرضنا لجدول الإستثمارات المقنتاة من طرف ANDI لصالح مؤسسة سنحاول تجسيد الجدول أعلاه من خلال رسم بياني يوضح الفرق بين قيمة الرسم المفترض دفعه والرسم المعفى فعليا ومن ثم يتم تحليل الرسم البياني.

الشكل رقم: 05 يوضح الفرق بين TVA المسدد فعليا والمفترض دفعه



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال هذا الجدول أعلاه تم إستنتاج أن للمؤسسة عند إقتنائها إستثمارات كان المفترض تسديد مبلغ قدره: 30.260.00 دج للإدارة الجبائية ولكن المؤسسة لم تسدد هذا المبلغ بإعتبارها مستفيدة من الإعفاء، وهنا يبرز الدور الفعال للتسيير الجبائي والتسيير الجبائي (المحاسب) من خلال الإستفادة من الإعفاء وهذا ما يدل على نجاعة التسيير الجبائي وفي هذه الحالة تؤثر فعالية التسيير الجبائي على زيادة أرباح المؤسسة ما ينعكس على زيادة المردود المالي (تأثير مباشر على الوضعية المالية للمؤسسة) وهذا يؤدي إلى قدرة المسير (المقاوم) على توفير مناصب عمل وبالتالي يتم التخفيض من نسبة البطالة، وكذلك تطور رقم الأعمال، وتطور العمالة داخل المؤسسة وكل هذه المزايا من آثار فعالية التسيير الجبائي، وبالتالي نستخلص أن للمؤسسة تسيير جبائي فعال بإعتبارها أنها قامت بشراء آلات ومعدات عن طريق وكالة ANDI وبالتالي الإستفادة من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA وهنا ننوه بفعالية المسير الجبائي وهو ما ينعكس على الوضعية المالية للمؤسسة.

2-2- التصريحات المقدمة وإجمالي الضرائب المدفوعة لسنة 2017

بعد التطرق إلى أهم التصريحات لسنة 2015 و 2016 المتعلقة بسنوات عدم الإستفادة من الإمتياز الجبائي سنخصص هذا الجزء إلى سنة 2017 بإعتبارها سنة الإستفادة من الإمتياز الجبائي.

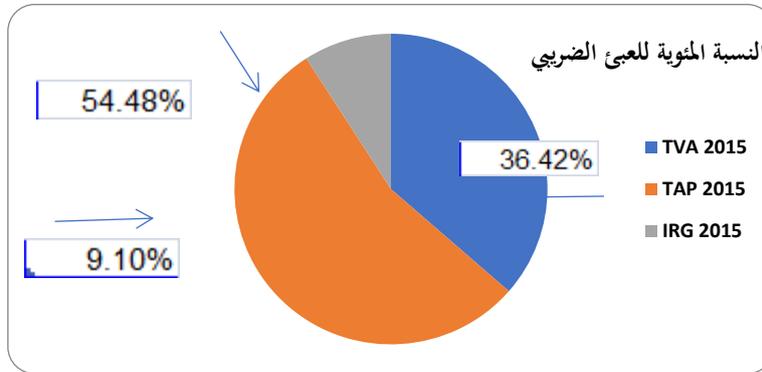
التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة

الجدول رقم: 05 التصريحات المقدمة وإجمالي الضرائب المدفوعة لسنة 2017

الشهر	التصريح بالرسم على القيمة المضافة TVA	التصريح بالرسم على النشاط المهني TAP	التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG
جانفي	لاشي	لاشي	لاشي
فيفري	لاشي	لاشي	لاشي
مارس	لاشي	لاشي	477.67 دج
أفريل	3.591 دج	5.030.56 دج	لاشي
ماي	9.496.53 دج	7.191.37 دج	لاشي
جوان	7.825 دج	1.796.23 دج	585.83 دج
جويلية	معفى	لاشي	لاشي
أوت	معفى	2.133 دج	لاشي
سبتمبر	معفى	220.13 دج	638.94 دج
أكتوبر	معفى	116.44 دج	لاشي
نوفمبر	معفى	لاشي	لاشي
ديسمبر	معفى	لاشي	696.33 دج
إجمالي المبالغ المدفوعة	9.610.69 دج	14.376.06 دج	2.398.77 دج
نسبة المتوية للعبء الضريبي	36.42%	54.48%	9.1%

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم: 06 النسبة المتوية للعبء الضريبي لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أعلاه أن نسبة العبء الضريبي لسنة 2017 الخاص بـ TAP أكبر من نسبة العبء الضريبي

الخاص بـ TVA و IRG.

3. تحليل أثر التسيير الجبائي في الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات مختارة

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل أثر التسيير الجبائي للمؤسسة من خلال إجراء مقارنة بين مجموعة من المؤشرات مختارة قبل وبعد الإستفادة من الإمتيازات الجبائية الممنوحة، مقارنة مجموعة من المؤشرات لسنة 2015 و 2016 (قبل الاستفادة) مع نفس المؤشرات لسنة 2017 (بعد الاستفادة) تتمثل في:

✓ مؤشر حجم الاستثمارات والصندوق

3-1- مؤشر حجم الاستثمارات والصندوق

الجدول رقم: 06 مؤشر حجم الاستثمارات

السنة	حجم الاستثمارات
2015	167.976.80 دج
2016	267.419.69 دج
2017	750.177.80 دج

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم 07 حجم الاستثمارات



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال المنحنى البياني نستنتج أن المؤسسة كانت لها حجم متقارب للإستثمارات مع زيادة متوسطة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، يمكن تفسير الحجم المتوسط في الإستثمارات سنة 2015 و 2016 لأنها لم تقم بشراء أو إقتناء معدات أو آلات بمبالغ كبيرة بحكم أن نشاطها كان متوسط خلال سنة 2015 و 2016.

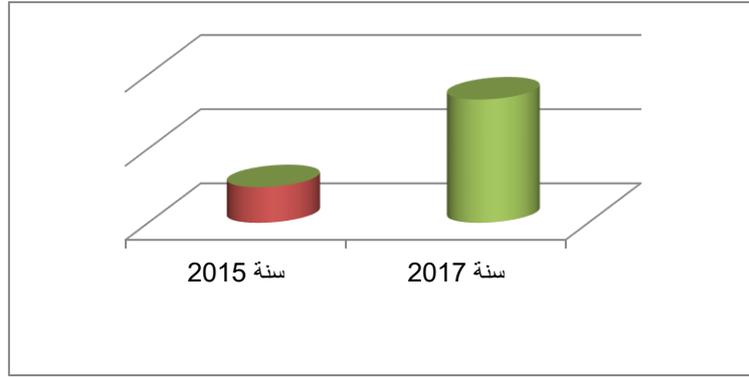
أما خلال سنة 2017 فكان حجم الإستثمار كبير جدا نظرا لتطور حجم النشاط مما أدى بالمؤسسة إلى التفكير والبحث على توسيع حجم الإستثمار وهو ما تحقق لها نظرا للإستفادة من الإمتياز الممنوح من طرف وكالة الوطنية لدعم وتطوير الإستثمار ANDI وكذلك نتيجة حداثة الآلات مما إنعكس على توسع نشاط المؤسسة والتحكم في التكاليف أكثر من خلال الآلات الجديدة وهو ما يؤهلها في الدخول في مناقصات وطنية والإستفادة من مشاريع كبرى في المستقبل.

الجدول رقم: 07 مؤشر الصندوق

السنة	مؤشر الصندوق
2015	240.403
2017	8.317.78

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم : 08 مؤشر الصندوق



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الأعمدة البيانية أعلاه نلاحظ أن مؤشر الصندوق مرتفع لسنة 2017 مقارنة بسنة 2017 وقد يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة حجم النشاط لسنة 2017 مما أدى إلى زيادة مؤشر الصندوق.

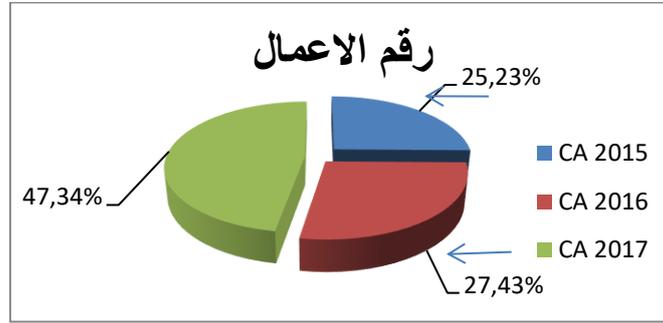
3-2- مؤشر رقم الأعمال

الجدول رقم: 08 مؤشر رقم الأعمال

السنة	رقم الأعمال
2015	383.031.00 دج
2016	416.429.50 دج
2017	718.803.00 دج

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم: 09 مؤشر رقم الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثين

-تحليل مؤشر رقم الأعمال

من خلال الدائرة النسبية أعلاه نستنتج أن المؤسسة كانت لها زيادة طفيفة ما بين سنة 2015 و 2016 فيما يخص رقم الأعمال وهو دليل على الزيادة القليلة في حجم النشاط من سنة 2015 إلى سنة 2016. أما خلال سنة 2017 فكان رقم الأعمال المحقق كبير جدا مقارنة بسنوات عدم الإستفادة من الإمتياز الجبائي (2015 و 2016) هذا التطور الكبير خلال سنة 2017 هو مؤشر على زيادة حجم النشاط جراء الإستفادة من الإمتياز الجبائي وكذلك حداثة الآلات, كما أن زيادة رقم الأعمال لسنة 2017 يمكن المؤسسة من الدخول في مناقصات وطنية وهو ما ينعكس على أثر فعالية التسيير الجبائي للمؤسسة.

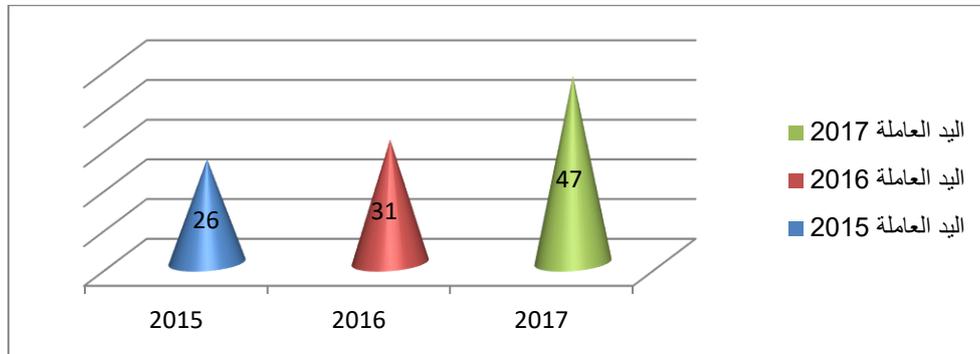
الجدول رقم: 09 مؤشر اليد العاملة

السنة	اليد العاملة
2015	26
2016	31
2017	47

المصدر: من إعداد الباحثين

3-3- مؤشر اليد العاملة

الشكل رقم: 10 مؤشر رقم الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثين

– تحليل مؤشر اليد العاملة

من خلال الأعمدة البيانية أعلاه نستنتج أن المؤسسة كانت لها زيادة متوسطة، ما بين سنة 2015 و2016 فيما يخص اليد العاملة وهو دليل على زيادة قليلة في استحداث 5 مناصب الشغل فقط مقارنة بسنة 2017 (سنة الإستفادة من الإمتياز الجبائي) حيث كان إستقطاب وتوفير مناصب الشغل كبير جدا خلال سنة 2017 حيث قامت المؤسسة بجلب 16 عامل جديد، ويرجع هذا الإستقطاب الكبير في اليد العاملة إلى أثر التسيير الجبائي الفعال من خلال الاستفادة من الامتياز الجبائي لسنة 2017 وبالتالي توسع نشاطها أدى إلى زيادة في الطلب على اليد العاملة.

– الخاتمة

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدها والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

- سعى التسيير الجبائي إلى تحسين مستوى التنبؤ و العقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين و بعبارة أخرى يهدف إلى التحكم في العبء الضريبي، تحقيق الأمن الجبائي، ضمان الفعالية الجبائية، خدمة إستراتيجية المؤسسة؛
- إن إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار أو ما يصطلح عليه التسيير الجبائي يقدم إسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية للمسير ويتجلى ذلك في تنوع مصادر التمويل وتدفئة التكاليف، وهو ما ينعكس إيجابيا على مردود المؤسسة كما أنه يجنب المؤسسة تحمل التكاليف الجبائية الإضافية الناجمة عن عدم إحترام أو جهل القوانين الضريبية؛
- التشريعات الضريبية عادة ما تسمح ببعض الهوامش التي تسمح للمؤسسة بالمساهمة في تشكيل وضعيتها الجبائية والتحكم في القرارات التي لها تأثير مباشر على وضعيتها المالية.
- الثقافة الجبائية للمسير تمكنه من تعظيم إستغلال القانون الضريبي لفائدة المؤسسة وتنبهه للأخطار التي يمكن أن تقع فيها وتوضيح الإختيارات التي يجب إنتقائها ومن ثم فإنها توفر له القاعدة الصحيحة لإنتخاذ القرار السليم وكذلك وجب إحترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح و إحترام آجال الدفع.
- إدراج العامل الجبائي في القرارات أداة لتقييم كفاءة المسيرين لأن عدم إستفادة المؤسسة من المزايا الجبائية الممنوحة يعتبر من الأخطاء التسييرية الجسيمة؛
- إن جهود الدول لتحسين الأداء المالي لمؤسساتها من خلال سياستها الجبائية لن تحقق مبتغاها إذا لم يحسن المسيرين إستغلالها لجهلهم بهذه الجهود أو لتقصيرهم في توفير شروط الإستفادة منها؛
- أهمية أخذ الإمتيازات الضريبية بعين الإعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة، لما له من أثر واضح في تدعيم المركز المالي؛

المالي؛

التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة

- العمل على زيادة مستوى الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال وضع برنامج تكويني تأهيلي يقوم بالإرتقاء بمستواهم العلمي والعملية، وبالتالي تمكينهم من إستغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة؛
- ضرورة إنشاء لجنة مختصة تعمل على زيادة الوعي الجبائي لدى المؤسسات وذلك من خلال تفعيل وإبراز دور التسيير الجبائي.

- المراجع والإحالات:

- 1 2012، ص: 8
ثابتي خديجة، "دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص"، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011 -
- 2.5
رحال نصر، عوادى مصطفى، "جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق"، طبعة 2010-2011، بن موسى السعيد للنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، ص:
- 3 حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص: 12.
- 4 قسومة لزهاري، ديدة كمال، الملتقى الوطني "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة حمه لخضر الوادي، مداخلة بعنوان: البيئة الجبائية المتوسطة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر 05-06 ماي 2013 ص: 8.
- 5 باهر محمد علتم، "اقتصاديات المالية العامة"، بدون طبعة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998، ص: 88.
- 6 حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، مرجع سبق ذكره، ص: 12، 13.
- 7 حامد عبد المجيد دراز، سمير إبراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة"، الإسكندرية، 2002، ص: 248.
- 8 محمد عباس محرزى، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003 ص: 34.
- 9 حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، مرجع سبق ذكره، ص: 13.
- 10 - Christine Collette, Gestion fiscal des entreprises, ellipses, paris, 1998, p
- 11 صابر عباسي، محمود فوزي شعوي، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية" مجلة الباحث، العدد 12-2013، دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، ص: 117.
- 12 صالح حميداتو، "دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص: 94.
- 13 ياسر حلواجي، "دور المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي"، مذكرة ماستر تخصص: تدقيق محاسبي، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2013-2014، ص 40.
- 14 محمد عادل عياض، "محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات"، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002-2003، ص: 8.
- 15 عمر الفاروق زرقون، "انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، تخصص: دراسات محاسبة وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011، ص: 137.

- 16 صالح حميداتو، "دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية"، مرجع سبق ذكره، ص: 97.
- 17 www.mfdgi.gov.dz 14:36 الساعة 28-12-2017 يوم
- 18 سليمان عتير، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص: 86، بتصرف.
- 19 وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، بلاغ عام يتعلق بالتدابير الرئيسية لقانون المالية لسنة 2015، ص: 10، 11، 12، 13.
- 20 المادة 142، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72 الموافق ل 31 ديسمبر 2015، ص: 4.
- 21 وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مركز الضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، مجال الصلاحيات الأشخاص والضرائب المعنيين، نشرة 2015، ص: 4.
- 22 وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مركز الضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال للالتزامات، نشرة 2015، ص: 5.